

Distr.: General  
12 November 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٢٠  
٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠، نيويورك  
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت  
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩ (٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، نيويورك)

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولا - المسائل التنظيمية .....
٣	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .....
٣	بيان مدير البرنامج .....
٧	ثانيا - الحوار المنظم بشأن التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .....
٨	ثالثا - البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل ذات الصلة .....
٨	رابعا - التقييم .....
٩	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان .....
٩	بيان المدير التنفيذية .....
١٣	خامسا - الحوار المنظم بشأن تمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان .....
١٥	سادسا - البرامج القطرية لصندوق السكان والمسائل ذات الصلة .....
١٥	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع .....
١٥	سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع .....



١٥	بيان المديرية التنفيذية . . . . .
١٨	الجزء المشترك . . . . .
١٨	ثامنا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة . . . . .
	تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . . . . .
٢٠	
٢١	عاشرا - مستجدات تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية . . . . .
٢٤	حادي عشر - أساليب عمل المجلس التنفيذي . . . . .
٢٤	ثاني عشر - الزيارات الميدانية . . . . .
٢٥	ثالث عشر - مسائل أخرى . . . . .

## أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٩ (DP/2019/L.3)، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٩ (DP/2019/24). واعتمد المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠٢٠ (DP/2019/CRP.2) وخطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٢٠.
- ٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٩ في الوثيقة DP/2020/2 المتاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- ٤ - ووافق المجلس التنفيذي في القرار ٢٣/٢٠١٩ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٢٠:

الدورة العادية الأولى:	٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠
الدورة السنوية:	١-٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٠
الدورة العادية الثانية:	٣١ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج

- ٥ - ركز مدير البرنامج الإنمائي في كلمته أمام المجلس التنفيذي (متاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) على أربعة مجالات عامة هي: (أ) الكيفية التي يقود من خلالها البرنامج الإنمائي تغييرا تحويليا عن طريق التكامل؛ و (ب) تزايد الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان على الموازنة بين رأس المال العام والخاص لتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) الكيفية التي يواصل من خلالها البرنامج الإنمائي تعزيز وزيادة فعالية دعامة المؤسسة - الشؤون المالية، والموارد البشرية، ونموذج الأعمال؛ و (د) تركيز البرنامج الإنمائي على مساعدة البلدان في الاستفادة من الثورة الرقمية.
- ٦ - وأضاف قائلاً إن البرنامج الإنمائي كان يعمل على نحو أكثر تكاملاً لتنفيذ الأهداف والعلاقة الوثيقة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وشمل ذلك اتباع نهج قائم على "النظم" يربط المسائل على نطاق القطاعات والمجالات المواضيعية، ويستفيد من الإبداع والمعارف لدى كل فئات المجتمع من أجل بناء الحلول. وشملت جهود التكامل تلك أربعة مسارات للعمل هي: (أ) إعداد برامج "الجيل القادم للبرنامج الإنمائي"؛ و (ب) البيانات والتحليلات؛ و (ج) التمويل؛ و (د) الابتكار والتعلم. وهي تمثل الأجزاء المفقودة التي مكنت من وضع نهج يشمل خطة عام ٢٠٣٠ بأسرها، وذلك بالجمع بين الأدوات والنهج، مثل استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد، ودليل التنمية البشرية، ومركز قطاعات التمويل الجديد، والقوة الجماعية للمبادرات الرئيسية ومختبرات التسريع التابعة للبرنامج الإنمائي.

٧ - ومضى يقول إن مركز قطاعات التمويل التابع للبرنامج الإنمائي ساعد الحكومات في توسيع نطاق التمويل ورؤوس الأموال الخاصة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شملت مبادرات البرنامج الإنمائي مساعدة البلدان على إجراء تقييمات التمويل الإنمائي، وزيادة تحصيل الضرائب، وجمع الأموال لحفظ الحيوانات البرية وحماية الموائل بسبل منها، على سبيل المثال، مبادرة "حصّة الأسد". وأضاف أن البرنامج الإنمائي عزز "معايير الممارسة" في إطار مبادراته "أثر أهداف التنمية المستدامة" بشأن كيفية قيام المستثمرين والمؤسسات بإدارة وقياس الأثر المحقق بالمقارنة مع أهداف التنمية المستدامة، وأتاح خرائط المستثمرين التي تحدد بدقة الفرص والظروف الاستثمارية التي تمكن من تحقيق تلك الأهداف في الأسواق والقطاعات المستهدفة. وتعد مبادرة "أثر أهداف التنمية المستدامة" مثالا على كيفية زيادة البرنامج الإنمائي مشاركته مع القطاع الخاص لمواءمة أولويات هذا الأخير مع خطط الحكومات الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨ - وأكد أن تعزيز الدعامة المؤسسية للبرنامج الإنمائي لا يزال يمثل أولوية. وقد أعاد البرنامج الإنمائي الاستقرار المالي، وحقق التوازن في الميزانية المؤسسية للعام الثاني على التوالي، وأصبح أكثر كفاءة، ووجه ٨٧ في المائة من مجموع المصروفات للأنشطة البرنامجية. وفي عام ٢٠١٨، وللعام الرابع عشر على التوالي، منح مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي رأيا غير مشفوع بتحفظ. ومضى يقول إن البرنامج الإنمائي يتخذ خطوات لتحسين أدائه في مجال مراجعة الحسابات والرقابة فيما يتعلق بالنتائج المتكررة لمراجعة الحسابات ويسعى إلى تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال تعزيز وظيفة التقييم. وفي الوقت نفسه، جعلت استراتيجية "موظفون لعام ٢٠٣٠" البرنامج الإنمائي مكاناً عمل أكثر ملاءمة للعائلة، تنسم فيه المساواة بين الجنسين بأولوية قصوى. وتهدف استراتيجية "موظفون لعام ٢٠٣٠" إلى جعل مكان العمل في البرنامج الإنمائي شاملا للجميع ومحترما وخاليا من التحيز أو المضايقة. وأحرز البرنامج الإنمائي تقدما هاما في التصدي للتحرش الجنسي، وأعد بالتعاون مع مكتب أمين المظالم برنامجا تجريبيا جديدا لتعيين "ميسرين لضمان الاحترام في مكان العمل" في ٢٥ مكتبا قطريا.

٩ - وأردف قائلا إنه في عام ٢٠١٨، ازدادت المساهمات المقدمة للبرنامج الإنمائي في جميع فئات التمويل. ومع ذلك، استمر اختلال التوازن بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية). وناشد مدير البرنامج أعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين زيادة المساهمات المتعددة السنوات والتي يمكن التنبؤ بها على صعيد الموارد الأساسية بوصفها أنجع السبل لضمان قدرة البرنامج على الإنجاز. وواصل البرنامج الإنمائي توسيع نطاق شبكته من الشركاء وتنويع قاعدته التمويلية، بسبل منها المؤسسات المالية الدولية بطرق مالية وغير مالية. وبالمثل، يكتسي التمويل الجماعي أهمية متزايدة. وأكد أن البرنامج الإنمائي لا يزال ملتزما باستخدام الموارد على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، بسبل منها توسيع نطاق وحجم الخدمات التنفيذية على الصعيد القطري واتباع أفضل ممارسات الأعمال التجارية، بما في ذلك من خلال فريق الأمم المتحدة للابتكار في مجال الأعمال التجارية.

١٠ - وختم قائلا إن البرنامج الإنمائي بدأ تنفيذ استراتيجيته الرقمية، وعين موظفا جديدا لمنصب كبير موظفي الشؤون الرقمية. ويعمل البرنامج على تحويل نظمه وبرامجه الإدارية بهدف تحسين الاستجابة للتحديات الحالية والفرص المستقبلية. وستتاح الفرصة للمجلس التنفيذي والبرنامج الإنمائي لاستعراض التقدم المحرز وأوجه القصور وسبل المضي قدما، في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي سيجري خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٢٠.

## البيانات الإقليمية والوطنية

١١ - رحب أعضاء المجلس التنفيذي بالدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في دعم الجهود الوطنية المبذولة في سبيل التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتواءم مع أولويات البلدان. وحثوا البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة السعي إلى تحقيق الشفافية والمساءلة في تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢ ومواصلة تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بسبل منها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١٢ - وأكدت مجموعة من الوفود أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يظل الأولوية القصوى، التي لا غنى عنها من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وشددت على أن تأمين التمويل الأساسي أمر بالغ الأهمية من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي هذا الصدد، دعت الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لدفع عجلة التقدم نحو خطة عام ٢٠٣٠. وأشارت تلك المجموعة إلى أن مساهمات البلدان النامية في عام ٢٠١٨ في البرنامج الإنمائي تجاوزت مبلغ بليون دولار؛ وحثت البرنامج الإنمائي على زيادة إبراز التمويل المقدم من البلدان النامية.

١٣ - وشددت مجموعة أخرى من الوفود على ضرورة أن يظل البرنامج الإنمائي في طليعة الجهات الباذلة للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال العديد من البلدان متخلفة عن الركب، ولا سيما أكثرها ضعفاً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، سلّطت بعض الوفود الضوء على أهمية استعراض المكاتب المتعددة الأقطار. وناشدت تلك المجموعة المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل التصدي للكوارث الطبيعية ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التأهب للكوارث قبل وقوعها. وبالإشارة إلى أن تمويل أهداف التنمية المستدامة أمر أساسي لنجاح خطة عام ٢٠٣٠، دعت المجموعة البرنامج الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة إلى المشاركة بنشاط في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا العام ٢٠١٩. وأثنت على التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي على طريق تنفيذ خطته الاستراتيجية، وشجعت على استخدام استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية من أجل الوقوف على الثغرات والتحديات والفرص.

١٤ - وشجع أعضاء آخرون في المجلس التنفيذي البرنامج الإنمائي على مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع قاعدته من الجهات المانحة سعياً إلى توفير تمويل مستدام طويل الأجل، وحذروا من الإفراط في الاعتماد على التمويل غير الأساسي والتمويل المقدم من القطاع الخاص والتنافس بين مؤسسات الأمم المتحدة على اجتذاب الموارد. بيد أنهم اعتبروا أن القطاع الخاص يقوم بدور هام في تمويل أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها مبادرة "أثر أهداف التنمية المستدامة"، التي ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل العمل من خلالها من أجل تهيئة البيئة المؤاتية للتمويل المقدم من القطاع الخاص. وأعربوا عن ترحيبهم بتخصيص نسبة ٨٧ في المائة من نفقات البرنامج الإنمائي للبرمجة في عام ٢٠١٨، وشجعوا البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين وترشيد النفقات المؤسسية. ورأوا على وجه العموم، أن اختلال توازن الموارد الأساسية/غير الأساسية لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ فيما بين أعضاء المجلس التنفيذي الذين أكدوا على أهمية وجود مخصصات من الموارد الأساسية متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها، وذلك لتمكين البرنامج الإنمائي من الاضطلاع بولايته.

## جلسة تحاور مع مدير البرنامج الإنمائي

### تمويل أهداف التنمية المستدامة

١٥ - عقد المجلس التنفيذي جلسته التحاورية الثالثة لعام ٢٠١٩ التي أتاحت لأعضاء المجلس المشاركة في مناقشات مع مدير البرنامج والإدارة العليا وضيوف من القطاع الخاص بشأن عرض التنمية للبرنامج الإنمائي مقارنةً بأهداف خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وكان الموضوع الرئيسي تمويل أهداف التنمية المستدامة. واسترشدت المناقشات بسؤالين يتسمان بأهمية مركزية بالنسبة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - ما الذي نرغب في تحقيقه؟ وماذا نريد للبرنامج الإنمائي أن يكون؟ - فيما يتعلق بدور البرنامج الإنمائي في تمويل أهداف التنمية المستدامة.

١٦ - وانضم رئيس المجلس التنفيذي، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، إلى مدير البرنامج الإنمائي ومديري المكتب الإقليمي لأفريقيا ومكتب العلاقات الخارجية والتوعية للمشاركة في جلسة التحاور مع ضيوف من القطاع الخاص، من بينهم المدير التنفيذي لشركة EcoCash (زمبابوي)، والرئيس التنفيذي لشركة iKure (الهند)، ورئيس مجلس الإدارة لشركة Summa Equity (السويد).

١٧ - وذكر أعضاء المجلس أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبرنامج الإنمائي دورا رئيسيا في تعبئة التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمور الأساسية الشراكات، مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون إسهام القطاع الخاص. وللبرنامج الإنمائي سجل حافل في العمل مع القطاع الخاص وفي مساعدة الحكومات على تهيئة البيئة المؤاتية التي تتيح للأعمال التجارية إدراك القيمة الكائنة في السعي إلى استغلال الفرص المرشحة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وتمثل مبادرة "أثر أهداف التنمية المستدامة" ومختبرات التسريع التابعة للبرنامج الإنمائي النوع اللازم من الأدوات لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعبئة التمويل من القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى مؤسسات قوية وشفافة، وهياكل أساسية تدعم التحول المستدام، واستثمارات القطاع الخاص، والابتكار. ويكتسي الابتكار أهمية قصوى، ويتعين على البرنامج الإنمائي مواصلة بحث سبل الاستفادة من قوة التكنولوجيا والثورة الرقمية من أجل التوعية بأهداف التنمية المستدامة، وتعبئة الموارد، سواء في حالات الأزمات أو خارجها وعلى كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وقد تعيّن على فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة العام المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة مواصلة استكشاف الحلول القائمة على التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

١٨ - وتقوم المرأة بدور بالغ الأهمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك صلة واضحة بين المساواة بين الجنسين والتنوع والربحية والاستدامة. وبالمثل، لا يمكن التفكير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون معالجة مسألة تغير المناخ التي تلوح في الأفق. وينبغي النظر في أي استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك إيجاد التمويل والسعي للحصول عليه، أولا من خلال عدستي الاعتبارات الجنسانية وتغير المناخ، وكلاهما على صلة وثيقة ببعضهما البعض. وينبغي للبرنامج الإنمائي العمل مع الشركات الخاصة على وضع استراتيجيات للاستثمار مراعية للفوارق بين الجنسين، ومواصلة التعاون مع شركات التأمين الخاصة من أجل التصدي للمخاطر، ولا سيما تلك التي تواجهها المرأة والفئات الضعيفة من السكان والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما كان ناتجا عن تغير المناخ. وينبغي للبرنامج الإنمائي العمل مع القطاع الخاص لمساعدة الشركات على مواءمة حافظات مشاريعها مع اتفاق باريس

بشأن تغيير المناخ، والعمل مع القطاع العام لوضع قوانين وسياسات تمكن المرأة من المشاركة والعمل. وينبغي للبرنامج الإنمائي، في سعيه لتعبئة التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة، أن يحدد الموضوع المناسب له وأن يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الآليات القائمة لضمان التكامل، بما في ذلك الآليات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والاتفاق العالمي، وأن يكون قادراً على إثبات وجود صلة واضحة بين الموارد والنتائج في المستقبل.

## ثانياً - الحوار المنظم بشأن التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩ - قدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة بالبرنامج الإنمائي والمدير بالوكالة لمكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج الإنمائي الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٨ (DP/2019/26)، والمعلومات المفصلة المتصلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٨ (DP/2019/26/Add.1) والحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2019/27).

٢٠ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لاستمرار التحسينات التي أدخلت على عرض وهيكل تقارير الحوار المنظم بشأن التمويل، وشجعوا البرنامج على إدراج المزيد من التحليلات النوعية في المستقبل. ورحبوا بزيادة الشفافية والفرص لاستعراض توزيع التمويل في الإطار المتكامل للنتائج والموارد على مستوى النواتج. كما رحبوا بالفرصة المتاحة لمناقشة التحديات المالية التي يواجهها البرنامج في عمله في مجال منع نشوب النزاعات. وطلبوا تفاصيل عن المناطق والبرامج التي يركز عليها البرنامج الإنمائي لمواجهة ذلك التحدي في التمويل، وكيفية ارتباط الاستراتيجية الشاملة لتمويل منع نشوب النزاعات بالالتزامات المتبادلة الواردة في اتفاق التمويل، وذلك لتوجيه التمويل الجيد النوعية نحو المجالات الناقصة التمويل في الأطر المؤسسية. وأقروا بأهمية التمويل المقدم من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية وبضرورة إنشاء شراكات مبتكرة من أجل التنمية المستدامة والتمويل. وأعربوا عن تقديرهم للخطوات الواضحة والموضوعية التي اتخذها البرنامج الإنمائي لتحسين المناقشات مع المجلس بشأن نتائج الخطة الاستراتيجية وتحديات التمويل، وطلبوا تفاصيل عن التغييرات الأخرى المتوقعة، بما في ذلك تقديم نظرة أكثر استراتيجية وتفصيلاً بشأن استراتيجية التمويل من القطاع الخاص بما يتجاوز الموارد الأساسية، بما يعكس أمثلة عن التمويل الجماعي والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، ومنها البنك الدولي. وينبغي للتقارير المقبلة أن تشمل تحليلاً للأسباب الكامنة وراء النفقات البرنامجية الإجمالية ونتاجها، وتنفيذ التزامات اتفاق التمويل الجماعية وتلك الخاصة بكل كيان. وطلب إلى البرنامج الإنمائي إبلاغ المجلس عن ضريبة التنسيق البالغة ١ في المائة في تقاريره السنوية وبيان كيفية تأثيرها على التمويل الإجمالي. ولوحظ أن تكلفة تعاون البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٨ بلغت ٩٧ مليون دولار، مولت الحكومات الوطنية نسبة ٦٠ في المائة منها؛ ومن المهم توجيه موارد من مصادر أخرى وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية المحلية.

٢١ - وأعدت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة التأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بتنفيذ اتفاق التمويل. ومضت تقول إن البرنامج الإنمائي كان يطبق نسبة ١ في المائة كضريبة تنسيق وهو سيقدم تقريراً عن نتائجها على مجمل حافظة التمويل. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن اتفاق التمويل، قالت إن البرنامج الإنمائي سيعمل مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة على نهج ومنهجية أكثر اتساقاً لتقديم تقارير عن التقدم المحرز إلى المجلس. وأشافت تقول إن البرنامج الإنمائي سيواصل توسيع نطاق عمله بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها اجتذاب استثمارات القطاع الخاص للقطاعات المتعلقة بتلك الأهداف.

واستطردت قائلة إن البرنامج الإنمائي يسعى لأن يكون منصة قوية لتمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مع شركاء مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، ختمت بالقول إن التشكيل الجديد لمكتب شؤون الأزمات سيشجع البرنامج الإنمائي القيام بدورٍ بارزٍ أكثر في إطار الجهود الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها وفيما يتجاوز ذلك سعياً للحفاظ على السلام.

٢٢ - وذكرت مديرة مكتب شؤون الأزمات بالبرنامج الإنمائي أن رؤساء الأفرقة المعينين حديثاً في مكتب شؤون الأزمات/الشبكة العالمية للسياسات العامة كانوا قد بدأوا بتولي زمام الحفظات الخاصة بهم، وأن البرنامج الإنمائي على استعداد لتقديم معلومات محدثة إلى المجلس في الأشهر اللاحقة عن أعماله في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك المجالات الناقصة التمويل.

٢٣ - واتخذ المجلس القرار ٢٠١٩/٢٠١٨ المتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل للبرنامج الإنمائي.

### ثالثاً - البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل ذات الصلة

٢٤ - قدم المدير المعاون بالوكالة للبرنامج الإنمائي البرامج القطرية الثلاثة للمجلس للحصول على موافقته عليها، بالإضافة إلى التمديد لبرنامجين قطريين. وتولى كل من مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية عرض وتوضيح البرامج القطرية الخاصة بأنغولا وسيراليون وليبيريا، فضلاً عن التمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لمدغشقر، والتمديد الرابع للبرنامج القطري لليمن لمدة سنة واحدة.

٢٥ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية لكل من: أنغولا (DP/DCP/AGO/4) وسيراليون (DP/DCP/SLE/4) وليبيريا (DP/DCP/LBR/3).

٢٦ - وأحاط المجلس علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لمدغشقر من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، ووافق على التمديد الرابع للبرنامج القطري لليمن لمدة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2019/28/Rev.1.

### رابعاً - التقييم

٢٧ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي سياسة التقييم المنقحة في البرنامج الإنمائي (DP/2019/29)، وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في البرنامج الإنمائي رد الإدارة على سياسة التقييم المنقحة في البرنامج الإنمائي.

٢٨ - وأقر أعضاء المجلس بأهمية العمل الذي يضطلع به مكتب التقييم المستقل، ورحبوا بتنقيح سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي. وأكدوا أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل اتخاذ تدابير قوية تكون على مستوى سياسة التقييم الطموحة. وأعربوا عن دعمهم القوي لعمل المكتب على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، لا سيما فيما يتعلق بالتقييمات على نطاق المنظومة، تمشياً مع إصلاح الأمم المتحدة، وثمنوا الدور الذي يضطلع به المكتب في خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقيادة الفكرية. كما رحبوا بالمعلومات المفصلة التي قدمها مكتب التقييم المستقل بشأن التقييمات اللامركزية. ودعوا المكتب لمواصلة تحسين حوارهِ وتواصلهِ مع أعضاء المجلس والبرنامج الإنمائي، وشجعوهُ على مواصلة تحسين عمله



التقييمي، مع مراعاة مقترحات أعضاء المجلس الرامية إلى تهيئة حلقة إيجابية من المناقشات بهدف بناء القوة والمساءلة المؤسستين. ورغم إعراب الوفود عن تقديرها لاتباع سياسة تقييم قوية وحسنة الصياغة، فهي لا تزال تشعر بالقلق إزاء تنفيذها. وكما ذكر سابقاً، بلغ الاستثمار في التقييم نصف ما نصت عليه السياسة، وبلغت معدلات الإنجاز للتقييمات المقررة ٥٦ في المائة فقط، واعتُبرت نسبة ٥٥ في المائة فقط من التقييمات اللامركزية "مرضية تماماً".

٢٩ - وأكد مدير مكتب التقييم المستقل للوفود أن المكتب سيقدم معلومات محدّثة عن خطة التنفيذ لتحسين جودة التقييمات اللامركزية. وقد اتخذ المكتب بالفعل عدة خطوات وبدأ بإعداد تقارير شاملة عن التقييمات اللامركزية. ومن شأن نشر موظفي التقييم في جميع أنحاء العالم، إلى جانب زيادة الميزانية وسياسة التقييم الجديدة المنقحة والمبادئ التوجيهية، كفالة زيادة الرضفي المستقبل. ويشترك المكتب، بصفته نائباً لرئيس فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، مشاركة فعالة في المناقشات لدعم التقييمات على نطاق المنظومة. ويسعى المكتب بنشاط لتحسين حلقة المناقشات الإيجابية مع أعضاء المجلس؛ وأشار ميثاق التقييم وعملياته إلى زيادة مشاركة المكتب مع جميع الشركاء المنخرطين في التقييمات، بما في ذلك من خلال جلسات استخلاص المعلومات المنتظمة، لكفالة استمرار حلقة الاتصالات. ويواصل المكتب بذل الجهود، من خلال المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية، لإجراء عمليات التقييم التي تدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٠ - وأشار مدير مكتب السياسات ودعم البرامج بالبرنامج الإنمائي إلى أنه رغم التحسن التدريجي في التقييمات، فإنه لا يزال هناك مجال للتحسين، وبالأخص لضمان تحول من تصنيف "مرضٍ جزئياً" إلى تصنيف "مرضٍ تماماً". ولذا يعمل البرنامج الإنمائي مع المكاتب القطرية لتصميم خطط تقييم واقعية. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن التنقيحات المدخلة على السياسة متواضعة، فقد تضمنت سياسة التقييم التغييرات الأساسية التالية: (أ) إنشاء قدرات تقييم على الصعيد الإقليمي لضمان جودة التقييمات اللامركزية؛ (ب) زيادة الخراط الإدارة على الصعيد القطري من أجل دعم ضمان الجودة وكفالة قدر أكبر من المسؤولية الإدارية؛ و (ج) استحداث استعراض سنوي لسياسة التقييم يُجرى على مستوى نائب المدير.

٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٩/٢٠١٩ بشأن سياسة التقييم المنقحة.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### بيان المديرية التنفيذية

٣٢ - شكرت المديرية التنفيذية، في البيان الذي أدلت به أمام المجلس التنفيذي (متاح عبر بوابة الخدمات الموفرة للورق)، أعضاء المجلس على ما قدموه من دعم وتوجيه على مدى السنوات الخمسين التي انقضت على تأسيس الصندوق، وأكدت من جديد التزام الصندوق بمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والشراكات التي تقوم عليها. وأضافت أن الصندوق يتطلع إلى إعادة تأكيد مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة مرور ٢٥ سنة على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٣ - ومضت تقول إن الصندوق يعمل على إعادة تنظيم نفسه ليصبح أكثر فعالية وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر استعداداً لتحقيق التغيير التحويلي المطلوب في خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم

المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١). وقالت إن الجهود المبذولة شملت الموازنة بين أكثر من ٦٠ مكتباً قوطياً لضمان توفر موارد بشرية ومالية كافية، ووجوداً مبسطاً للمقر، وتعزيزاً للصلة الوثيقة بين الدعم الحكومي الدولي وتنفيذ البرامج على المستوى الوطني. وسلطت الضوء على الجهود التي يبذلها الصندوق للتقيد بالتكلفة المطلوبة لتحقيق النتائج التحويلية الثلاثة، ولإشراك الشركاء الاستراتيجيين، وتحسين الخدمات التقنية التي تركز على الميدان، وإعادة موازنة العمليات الإنسانية بما يتيح لها الاستجابة بسرعة في حالات الطوارئ، وكل ذلك هو جزء لا يتجزأ من بناء القدرات والقيادة المؤسسية. وأردفت قائلة إن التزام الصندوق بعدم ترك أي أحد خلف الركب يشمل بناء القدرة على تحمل تغير المناخ وتعزيز التغطية الصحية الشاملة للجميع. وعلى الصعيد الداخلي، ذكرت أن الصندوق أطلق مبادرة مخصصة لفهم ثقافته التنظيمية الراهنة وأنه يعمل على بناء بيئة عمل مدنية وشاملة للجميع، خالية من الانتهاكات بما في ذلك التحرش والاستغلال الجنسيين، وداعمة لرفاه الموظفين وصحتهم النفسية.

٣٤ - وتناولت المديرية التنفيذية لاحقاً عدداً من المواضيع. وقالت إن الصندوق سيستخدم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ للبناء على إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج أفضل، وليصبح أكثر فعالية وكفاءة. وبالإضافة إلى إصلاحات الأمم المتحدة، سيركز استعراض منتصف المدة على التنفيذ والتقدم المتراكم المحرز صوب تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك فيما يتعلق بالفصل المشترك ونتائج المبادرة العالمية والإقليمية. ومضت تقول إن الصندوق سيقدم نتائج استعراض منتصف المدة إلى المجلس في الدورة السنوية لعام ٢٠٢٠، وسيتم تحديد موعد جلسات الإحاطة غير الرسمية قبل عرض التقرير النهائي. وفيما يتعلق بالابتكار، قالت إن مكاتب قطرية مختارة تستفيد من البيانات الضخمة للبحث عن رؤى جديدة ودحض المفاهيم الخاطئة المتعلقة بمنع الحمل. وأكدت أن تلك المكاتب تستفيد من الحلول ذات المستوى التكنولوجي المنخفض والعالي لتتبع السلع المتعلقة بتنظيم الأسرة والحد من هدر تلك السلع وانقطاعها، وتعمل على استكشاف سبل حصول الشباب على التثقيف والخدمات الجنسية الشاملة، وعلى توحيد الجهود مع برنامج "مُعجّل الابتكار" التابع لبرنامج الأغذية العالمي لتحليل التحديات والحلول على الصعيد الميداني.

٣٥ - وأفادت المديرية التنفيذية بأن الصندوق قد تجاوز في عام ٢٠١٨، للسنة الثانية على التوالي، عتبة البليون دولار في مجموع إيرادات المساهمات (١,٣ بليون دولار). وحتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٩، كان قد سُجل مبلغ ٧٠٦ ملايين دولار في شكل التزامات (٢٥٢ مليون دولار للموارد الأساسية و ٤٥٤ مليون دولار لموارد التمويل المشترك)، وهو أقل مما كان عليه في السنة السابقة في ذلك الوقت. وأكدت أن الموارد الأساسية لا تزال تمثل أفضل استثمار يمكن أن يُقدم إلى الصندوق. وأعربت عن أسفها لأنه نسبة ٦٧ في المائة فقط من الحكومات ساهمت حتى الآن في الموارد الأساسية لعام ٢٠١٩. ورأت أنه لكي يتمكن الصندوق من الوفاء بولايته، فإنه يتطلب قدرًا كافيًا من الموارد المالية الثابتة التي يمكن التنبؤ بها. وأضافت قائلة إنه تمشيا مع إصلاح الأمم المتحدة، يتعاون الصندوق مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تصميم البرامج المشتركة وتعبئة الموارد.

٣٦ - وأردفت قائلة إن مؤتمر قمة نيروبي سيركز على خمسة موضوعات: تحقيق استفادة الجميع من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية كجزء من التغطية الصحية الشاملة؛ وتعبئة التمويل لإنجاز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والاعتماد على التنوع الديمغرافي من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وإنهاء العنف الجنساني والممارسات الضارة؛ والمحافظة على الحق في الصحة الجنسية

والإنجابية في السياقات الهشة والإنسانية. إن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مُلِّك للجميع، وحرى بهذا الائتلاف المتنوع أن ينضم إليه عدد أكبر بكثير من الشركاء وأن يساعدوا في إنجاح مؤتمر القمة. لقد سجل أكثر من ٣٠٠٠ شخص من جميع أنحاء العالم أسماءهم لحضور القمة حتى الآن؛ وسينضمون إلى العديد من رؤساء الدول والحكومات الذين أكدوا بالفعل مشاركتهم. وتهدف استراتيجية الصندوق الجديدة في مجال المساواة بين الجنسين إلى تعزيز المساواة المؤسسية ودعم اتباع نهج متكامل قائم على الحقوق، بينما تسعى استراتيجية المراهقين والشباب الجديدة - جسدي، حياتي، علمي! - إلى إبراز احتياجات الشباب وتطلعاتهم ومثلهم بحيث تحتل مركز الصدارة في جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف، تمشيا مع استراتيجية الشباب لعام ٢٠٣٠. وتُظهر النتائج الأولية لعملية لتقدير التكاليف قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة في البلدان ذات الأولوية بحلول عام ٢٠٣٠ ستكلف في حدود ٤٠ بليون دولار.

٣٧ - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لمناصرته مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأعربوا عن تطلعهم إلى مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة مرور ٢٥ سنة على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربوا عن تقديرهم للعمل الجاري الذي يقوم به الصندوق في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف. وشددوا على أهمية التوصل إلى وثيقة ختامية طموحة لمؤتمر قمة نيروبي تركز على إنهاء أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية غير المنجزة - بتشجيع البلدان والجهات صاحبة المصلحة على التعهد بالتزامات محددة لإحقاق حقوق النساء والفتيات والشباب. ودعوا إلى توخي الحرص عند صياغة الوثيقة الختامية نيروبي للتأكد من عدم تقويضها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومن احتوائها على إجراءات رئيسية لمواصلة تنفيذها. وينبغي لوثيقة الختامية أن تؤكد من جديد على جميع العناصر دون استثناء، بما في ذلك الأهداف بأكملها. وأكدت الوفود على أن مؤتمر القمة، بالرغم من أهميته، ينبغي ألا يكون الهدف منه إعادة النظر في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي حقق توافقا كاملاً في الآراء في القاهرة عام ١٩٩٤، وينبغي ألا تترتب عليه التزامات جديدة. وشجعت الصندوق على الاضطلاع بدور قيادي في تحقيق الرؤية الطموحة لمؤتمر القمة وأعربت عن تطلعها إلى تلقي آخر المستجدات بانتظام، بما في ذلك توفير التوجيه بشأن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها الدول الأعضاء في إنجاحه.

٣٨ - ورحبت الوفود بالاستراتيجية الجديدة للصندوق بشأن المراهقين والشباب، وطلبت توضيحاً بشأن القيمة المضافة التي تحققها بالنسبة لاستراتيجية الشباب لعام ٢٠٣٠؛ وقرار مجلس الأمن (٢٢٥٠) (٢٠١٥) المتعلق بالشباب والسلام والأمن؛ والتثقيف بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في المدارس وخارجها؛ وعمل الصندوق مع المجتمع المدني. وحثت الصندوق على مواصلة الأخذ بنهجه التحويلي تجاه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠، الذي يستند إلى المساواة بين الجنسين والنهج القائم على حقوق الإنسان. وشجعت الوفود مؤسسات الأمم المتحدة على تنسيق أعمالها في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وفي وضع الاستراتيجيات السكانية والإنمائية، تحقيقاً لمواءمة تامة مع مبدأ الملكية الوطنية فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالسكان. ورحبت بإنشاء صندوق مواضيعي للسكان والبيانات، من المقرر إطلاقه في عام ٢٠١٩، ولكنها لاحظت أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات حتى يتسنى للدول الأعضاء حشد الدعم لهذا الصندوق. وطلبت توضيحات بشأن الجهود التي يبذلها الصندوق لإشراك القيادات الدينية في معالجة مسائل الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب،

وتعويض الأثر البيئي لمؤتمر قمة نيروبي، ومواجهة الجهود السياسية الرامية إلى إبطال التشريعات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في البلدان.

٣٩ - وأثنى أعضاء المجلس على الصندوق لما يبذله من جهود، من خلال مبادرة تقدير التكليف، لتحسين التخطيط القائم على الأدلة. وفي ضوء استمرار اختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، شددوا على أهمية تعبئة موارد أساسية مستقرة متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها، ودعوا الدول الأعضاء إلى زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية لضمان قدرة الصندوق على الوفاء بولايته. وشجعوا الصندوق على تعزيز التعاون مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال تبادل أفضل الممارسات وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص. ودعوا الصندوق إلى مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره عنصراً أساسياً في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وإلى تعزيز شراكاته، لا سيما مع البرلمانات والحكومة المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتعبئة الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وضمان التمويل المستدام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بطرق بينها اشتراكه في قيادة الفريق المعني بنتائج التمويل الاستراتيجي.

٤٠ - وشددت الوفود على الأهمية المحورية لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تنسيقها في السياقات الإنسانية وحالات النزاع، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والقرار ٢٧٩/٧٢ بشأن عملية إعادة التنظيم، ومن خلال تجديد نظام المنسقين المقيمين. وأثنت على الصندوق لما قدمه من مساعدة حيوية للاجئين في حالات النزاع، ولا سيما فيما يتعلق بالأزمة السورية، ورحبت بتعزيزه المتزايد على الكفاءة التنظيمية ومبادرة الإدارة الرامية إلى استعراض هيكل الاستجابة الإنسانية، التي أرست الأساس لمكتب الاستجابة الإنسانية الجديد. وطلبت الوفود تفاصيل عما إذا كان الصندوق يهدف إلى الوصول بنسبة الأماكن المشتركة إلى ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١ وما إذا كان استعراض الخطة الاستراتيجية الرامية إلى "عدم ترك أحد خلف الركب" سيشمل دمج الاستراتيجية المعتمدة على نطاق المنظومة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤١ - وأقرت مجموعة من الوفود بنتيجة استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لمنطقة البحر الكاريبي - ومفادها أن الصندوق قدم مساهمات هائلة للمنطقة في جميع المجالات المشمولة بولايته. وشجعت الصندوق على إدراج تغير المناخ وجهود مواجهة الكوارث الطبيعية في حافظ برامجه وعلى الاستجابة السريعة عند وقوع مثل هذه الأحداث. وحثت مكتب الاستجابة الإنسانية على مواصلة تعزيز قدرة الصندوق على الاستجابة للحالات الإنسانية. وشددت على أهمية الاستعراض المقبل لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وشجعت الصندوق على أن يكون نشطاً خلال الاستعراض، الذي سيوجه عمله في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشادت مجموعة الوفود بتنفيذ الصندوق لعملية إصلاح الأمم المتحدة، لكنها حثته وسائر مؤسسات الأمم المتحدة على معالجة مسألة المكاتب المتعددة الأقطار التي لم يبت فيها بعد ومسألة الإنجاز في أصغر البلدان.

٤٢ - ورداً على ذلك، قالت المديرية التنفيذية إن الحكومات والمجتمع المدني يسرت قدرة الصندوق على التنشيط والاستجابة وتعبئة الموارد مسبقاً لمواجهة الكوارث الطبيعية. وسيشترك الصندوق في مؤتمر مسار ساموا لعام ٢٠١٩ للتخطيط لتحقيق النتائج وفقاً لخطته الاستراتيجية. وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالمناخ وأوجه الضعف التي تعاني منها النساء، عمل الصندوق مع منظمات أخرى، تمشياً مع جهود

إصلاح الأمم المتحدة، وتعاون معها في وضع أطر جديدة. وسيعمل الصندوق بلاكل حتى تحتل النساء والفتيات مركز الصدارة في جهود الاستجابة. وعالج الصندوق أوجه الضعف بين النساء وكبار السن وذوي الإعاقة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتدني معدلات الخصوبة وشيخوخة المجتمعات، وعمل على إشراك رابطات نشطة معنية بالشباب ذوي الإعاقة في مؤتمر قمة نيروبي. وسيعمل الصندوق مع مؤتمر قمة نيروبي على إنجاز أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية غير المنجزة. وعمل الصندوق بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية في تعزيز توفير الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، لا سيما للشباب، دون تمييز أو تثبيط أو أحكام مسبقة. وأكدت أنه في مواجهة التحديات المتبقية على صعيد الحد من وفيات الأمهات، كان مؤتمر قمة نيروبي بمثابة خطوة إلى الأمام نحو التحقيق الكامل لهذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن الصندوق كان ملتزماً برصد التزامات مؤتمر قمة نيروبي ونشر جميع المعلومات عبر موقعه الشبكي. ومضت تقول إن الصندوق، رغم دعمه التام لتطلعات مؤتمر القمة، حرص على أن يكون وسيطاً نزيهاً، بما يضمن أكبر مشاركة ممكنة في أنشطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يتعلق بمسألة التمييز، أفادت بأن الصندوق عمل بنشاط على ألا يتخلف أحد عن الركب من خلال استراتيجيته المعنية بالمراهقين والشباب ودورة الحياة الممتدة حتى سن الشيخوخة، وذلك باستخدام التكنولوجيات الجديدة لإحراز تقدم والوصول إلى الفئات المحتاجة، بطرق من بينها الاستفادة من أوجه التقدم في جمع البيانات والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأضافت أن الصندوق سيطلق في أواخر عام ٢٠١٩ صندوقه المواضيعي الجديد للسكان والبيانات، المصمم لتحديث التعدادات تمهيداً لإعداد تحليلات شاملة تهدف إلى عدم ترك أي شخص خلف الركب ومساعدة البلدان على قياس مسار سكانها. وشددت على أن وجود قاعدة قوية من الموارد الأساسية يتيح للصندوق معالجة القضايا الأوسع نطاقاً للنساء والفتيات، ويوفر للصندوق المرونة اللازمة للاستجابة متى وحيثما دعت الحاجة.

٤٣ - وأبرزت نائبة المدير التنفيذية (لشؤون الإدارة)، في معرض تناولها استعراض المكاتب المتعددة الأقطار، أن الصندوق يواصل المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لضمان التعاون والتغطية الشاملة على نحو يتسم بالاتساق والفعالية والكفاءة في بيئات متعددة الأقطار. وعملاً بتوصيات الأمين العام، دُعي فريق عامل مشترك بين الوكالات إلى الانعقاد تحت القيادة المشتركة للبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحريك مسار هذه القضية إلى الأمام، بما في ذلك إيجاد مسار للدول الأعضاء، بقيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة. ورأت أن نموذج أعمال الصندوق كان متميزاً بالفعل، مما سمح له بتكليف دعمه وفقاً لاحتياجات البلدان. وختمت قائلة إنه فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، فإن نسبة ٦٨ في المائة من المكاتب القطرية للصندوق موجودة في أماكن عمل مشتركة؛ وأن الصندوق يعمل على رفع تلك النسبة وهو عضو نشط في المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التي تبحث في تنسيق مهام المكتب الخلفي وتوحيدها.

## خامسا - الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٤ - عرض مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الصندوق)، تقريراً عن الحوارات المنظمة بشأن التمويل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (DP/FPA/2019/8).

٤٥ - ورحب أعضاء المجلس بالدور القيادي للصندوق في ترتيب الحوارات المنظمة بشأن التمويل على مدار العام، بما يضمن إجراء حوار تفاعلي موجه نحو التوصل إلى آلية مع الدول الأعضاء وفيما بينها بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأعربوا عن تقديرهم للنجاحات التي حققتها الصندوق في تعبئة الموارد في عام ٢٠١٨، والتي ساعدت في سد فجوات التمويل، ولنجاحه في الالتزام بأهداف اتفاق التمويل، بالرغم من عدم التوازن المتزايد بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. وشددت الوفود على أن القطاع الخاص يتعين عليه القيام بدور أكبر، وأثنت على الصندوق لما يسطع به من جهود تهدف إلى تنويع الشراكات وأساليب العمل. ورحبوا بخطة تعبئة ١٠٠ مليون دولار سنويا في شكل هبات بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال استراتيجية التبرع الفردي الجديدة، وطلبوا معلومات محدثة عن إطلاق مرحلي بدء تنفيذ استراتيجية التبرع الخاص ودخولها إلى السوق، وعن إنشاء الهياكل الأساسية الداعمة لاستقطاب الجهات المانحة واضطلاعها بأدوار خاصة بها.

٤٦ - ورحبت الوفود بتطوير وتكامل نظم التنبؤ بالطلب التي أدت إلى زيادة وفورات التكاليف واستجابة إمدادات الصندوق لتلبية الاحتياجات السنوية. وأعربت عن القلق إزاء الزيادة المتفاوتة في الموارد الأساسية وغير الأساسية وأشارت إلى انخفاض الموارد الأساسية، مما يهدد قدرة الصندوق على أداء ولايته ودوره المعياري - لا سيما فيما يتعلق بالهيكل المؤسسي الذي يعمل على زيادة تعبئة التمويل بنسبة ٤٠ في المائة. ودعت الدول الأعضاء إلى توفير تمويل أكثر مرونة وزيادة عدد المساهمين في الموارد الأساسية، لا سيما بالنظر إلى أن الصندوق أصبح يعتمد بشكل متزايد على الإرادة السياسية لعدد قليل جدا من البلدان. ودعت الدول الأعضاء إلى الالتزام بمعدل عام منسق لاسترداد التكاليف لضمان عدم استخدام الموارد الأساسية لتوفير إعانة مالية لتنفيذ البرامج غير الأساسية على حساب التمويل الأساسي.

٤٧ - وأكد أعضاء المجلس على الحاجة المستمرة لتحسين الإبلاغ المالي كأساس للحوار المنظم بشأن التمويل، حيث مازال يصعب فهم الاحتياجات المالية للصندوق والفجوات القائمة في تنفيذ خطته الاستراتيجية - وينبغي للتقارير أن تتضمن في المستقبل نتائج الإبلاغ السنوية على مستوى النتائج والنواتج. وطلبوا توضيحات بشأن ما إذا كانت هناك فجوات مالية تتعلق بالتنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية. وأعربوا عن توقعهم لتعزيز آليات الإبلاغ القائم على الأدلة بشأن الجهود المشتركة لتعبئة الموارد خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٢٠، من قبيل التمويل الجماعي والفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية. وطلبوا توضيحات بشأن ما إذا كان الإبلاغ عن أنشطة البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يقدم صورة كاملة عما أنجز من أهداف اتفاق التمويل. ورحبوا بالإطلاق الوشيك لصندوق مواضيعي بشأن السكان والبيانات، وشجعوا الصندوق على تفعيله لدعم التعدادات القطرية بحلول الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٤٨ - وردا على ذلك، قال مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية التابعة للصندوق إن الصندوق أطلق مبادرة التبرعات الفردية بشكل تجريبي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وجمع مبلغا يفوق الهدف الأصلي بثلاثة أضعاف. وتتطلع الإدارة العليا إلى زيادة التبرعات الفردية. وأعرب عن أمل الصندوق في إنشاء صندوق مواضيعي للبيانات والسكان واجتذاب عدد كبير من الجهات المانحة من أجل دعم البلدان لإجراء جولات تعداداتها لعام ٢٠٢٠. وقال إن القلق لا يزال يساور الصندوق إزاء استمرار اختلال التوازن بين الموارد الأساسية/غير الأساسية، وإن الصندوق يواصل البحث عن سبل جديدة من أجل زيادة التمويل الأساسي. وفيما يتصل بالثغرات المالية، لم يستطع الصندوق، بوصفه منظمة تمول

بالتبرعات، أن يحدد خلال السنة مقدار ما سيجمعه من أموال بحلول نهاية العام. وعلاوة على ذلك، تلقى الصندوق ٤٠ في المائة من إيراداته في النصف الثاني من العام. وللمستقبل، قرر الصندوق إنشاء نظام لتحديد الثغرات المالية على نحو أفضل، ولكن الطابع الطوعي لتمويل الصندوق يمثل تحدياً مستمراً لذلك. وفيما يتعلق باتفاق التمويل، أعطت المؤشرات انطباعاً جيداً عن كيفية أداء كلٍ من المنظمات الأربع، على الرغم من أنه كان من الصعب تكوين صورة كاملة عن كيفية أدائها كمنظومة لأن طبيعتها الطوعية تجعل من الصعب التنبؤ بمضاريف التمويل في نهاية العام.

٤٩ - وأشار رئيس فرع إدارة المعلومات والمعارف الاستراتيجية التابع للصندوق إلى أن البرنامج الإنمائي والصندوق واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة نظمت سلسلة من الاجتماعات لمناقشة سبل تحسين الإبلاغ عن الفصل المشترك. وستظل المناقشات بشأن هذا الفصل موضوعاً محورياً في جدول أعمالها.

٥٠ - ونظراً لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع أعضاء المجلس على مشروع القرار، طلب المكتب منح وقت إضافي لأعضاء المجلس حتى يواصلوا مناقشة مشروع القرار المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل الصندوق.

## سادساً - البرامج القطرية لصندوق السكان والمسائل ذات الصلة

٥١ - قام نائب المديرية التنفيذية (للبرامج) بالتعريف بهذا البند ثم قدم موجزاً عن خمسة برامج قطرية مطروحة لموافقة المجلس إلى جانب التمديد لسبعة برامج قطرية. وقدم المديرون الإقليميون للصندوق بدورهم عرضاً للبرامج القطرية لمناطق أفريقيا الشرقية والجنوبية، وأفريقيا الغربية والوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٥٢ - واستعرض المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية وأقرها لكل من البلدان التالية: أنغولا (DP/FPA/CPD/AGO/8)؛ وسيراليون (DP/FPA/CPD/SLE/7)؛ والكونغو (DP/FPA/CPD/COG/6)؛ وليبيريا (DP/FPA/CPD/LBR/5)؛ والمكسيك (DP/FPA/CPD/MEX/7).

٥٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من البوسنة والهرسك، وتونس، وتيمور - ليشتي، ومدغشقر؛ ووافق على التمديد الأول للبرنامج القطري لأفغانستان لمدة سنتين، وعلى التمديد الثاني للبرنامج القطري لجزر القمر لمدة سنتين، وعلى التمديد الرابع للبرنامج القطري لليمن لمدة سنة واحدة، على النحو الوارد في الوثيقة (DP/FPA/2018/11).

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### سابعاً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المديرية التنفيذية

٥٤ - أبرزت المديرية التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع (المكتب) في البيان الذي أدلت به، دور تلك المنظمة في حماية سبل المعيشة وإعادة بنائها من خلال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، والهياكل الأساسية الجيدة النوعية، والتنمية ذات التركيز الجنساني والمشتريات، في الوقت الذي تدفع فيه المنظمة عجلة إصلاح الأمم المتحدة إلى الأمام. بيد أنه أضاف قائلاً إن التمويل اللازم لتلبية احتياجات الناس

تجاوزَ إلى حد كبير ما يمكن أن يوفره القطاع العام؛ لذا اضطلع المكتب بالترويج لمبادرات تمويل ابتكارية وتنظيمها. ومضى يقول إن المكتب أقام، في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، من خلال مبادرته المتعلقة بالاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، مجموعة مشاريع مع شركاء من القطاع الخاص من أجل تشييد مساكن ميسورة التكلفة في جميع أنحاء العالم. وأضافت قائلة إن المكتب عمل على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي شراكات ولدت سيلا من مصادر التمويل المستدام وأتاحت مساحةً أحدث فيها المستثمرون أثرًا اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا محققين في الوقت نفسه عائدات مالية، وهي مساحة تقوم على مبادئ الأمم المتحدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وساعدت إضافة المكتب لموارده الخاصة على إزالة المخاطر التي تحف بالمشاريع لجذب الاستثمارات. وأفادت بأن المكتب، المنوطة به ولاية محدّدة في مجال الهياكل الأساسية، ساعد في عام ٢٠١٩ على رسم صورة مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بالاستثمار في الهياكل الأساسية الجيدة النوعية.

٥٥ - وأردفت قائلة إن المسائل الجنسانية تمثل أولوية عليا بالنسبة إلى المكتب، بما في ذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل المنظمة. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، شكلت النساء نسبة ٤١ في المائة من قوة العمل في المكتب بينما مثلت النساء نسبة ٦٠ في المائة من الموظفين الجدد. ومضت تقول إن المكتب عقد العزم على تجاوز الغايات المحددة في ما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة لتشمل جميع الموظفين في الأهداف الجنسانية، وشجع جميع مؤسسات الأمم المتحدة على توسيع نطاق المبادئ الجنسانية بحيث تشمل جميع أفراد القوى العاملة. وقالت إن المكتب ملتزم بإصلاح الأمم المتحدة. و أشارت المديرية التنفيذية إلى أنها، بوصفها الرئيسة الجديدة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تعمل على تحسين نهج الإدارة على نطاق المنظومة لضمان التقليل من البيروقراطية والحث على المزيد من الابتكار. وأكدت أن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ (DP/OPS/2019/5) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ (DP/OPS/2019/6) أظهرت أن الوضع المالي للمكتب جيد. ورأت أن توقعات الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ تبين أن المصروفات الإدارية لن تزداد إلا بمقدار معدل التضخم المتوقع. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تزداد الإيرادات بمعدل أسرع من المصروفات الإدارية. وأكدت أن المكتب حريص على مراقبة مصروفاته وسيواصل تحسين أوجه الكفاءة بزيادة الطلب على الخدمات.

٥٦ - وفي معرض تقديم التقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ (DP/OPS/2019/7)، سلطت المديرية التنفيذية الضوء على أن مؤسسات الأمم المتحدة أظهرت أنها تحرز تقدما مستمرا في دمج الاستدامة في أنشطتها المتعلقة بالمشتريات. وفي عام ٢٠١٩، ولأول مرة، قدمت جميع المنظمات المشاركة الـ ٣٩ تقارير عن ممارساتها المستدامة في مجال المشتريات. وأدرج عدد قياسي يبلغ ٩٥ في المائة منها الاستدامة البيئية بوصفها اعتبارا رئيسيا في عمليات الشراء التي تقوم بها في وقت لا تزال الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية تؤدي دورا هاما. ورأت أن التقرير أتاح لمنظومة الأمم المتحدة الفرصة للتفكير مليا في ما يمكن القيام به على نحو مختلف لتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة وتعزيز قيمة مشتريات الأمم المتحدة. وقالت إن المكتب خطا خطوات كبيرة في تقديم المشورة للحكومات بشأن مشتريات القطاع العام التي يستفيد منها المجتمع بأسره، وفي توفير الحلول للتصدي للغش والفساد.

٥٧ - وشدد أعضاء المجلس على ما يقدمه المكتب من خدمات فريدة لا مثيل لها إلى البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة، وخدمة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالهياكل الأساسية



المستدامة وإدارة المشاريع والمشتريات والإدارة المالية. ورحبوا بالدور المتزايد الذي يقوم به المكتب في دعم الحكومات، كما يتبين من إقبال الحكومات المتزايد على خدماته. وأشاروا إلى الدور المحوري الذي تضطلع به الهياكل الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربوا عن ترحيبهم القوي بمبادرة المكتب في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي وتركيزه على الطاقة المتجددة وبناء المساكن الميسورة التكلفة في البلدان النامية. وأعربوا عن بالغ تقديرهم لتركيز المكتب المتواصل وزيادة الاستثمار في المعرفة والابتكار، وبميزته النسبية في كفاءة شفافية استخدام الموارد العامة والمشتريات وإدارة المشاريع، بما في ذلك تقديم الخدمات واللوازم الطبية بكفاءة. ودعوا المكتب إلى توثيق شراكته مع البرنامج الإنمائي لتحسين أثر النتائج على النحو الأمثل.

٥٨ - وأشادت الوفود، اعترافاً منها بضرورة الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص لاستكمال المساعدة الإنمائية الرسمية، بمبادرة المكتب في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي لكسر الحواجز التي حالت دون قيام المستثمرين من القطاع الخاص بتمويل التنمية طويلة الأجل في البلدان النامية. وبالنظر إلى خبرة المكتب الفنية وسجله الحافل، بما في ذلك في حالات الأزمات، فإنه في وضع فريد يتيح له جذب رأس المال من القطاع الخاص للاستثمار ذي الأثر الاجتماعي. وطلبت الوفود الحصول على تفاصيل عن كيفية استخدام المكتب للتكنولوجيا من أجل جذب استثمارات القطاع الخاص. وسلمت بالدور الخاص الذي يضطلع به المكتب في إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما هيكله المالي والإداري المتسم بالفعالية والكفاءة وذو الأهمية البالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتمست توضيحات بشأن الطريقة التي استخدم بها المكتب منظورا جنسانيا عند التخطيط لمشاريعه وتنفيذها.

٥٩ - ولفنت مجموعة من الوفود الانتباه إلى الخدمات الفريدة التي يقدمها المكتب من خلال مركزه للابتكار ومنبر الإسكان المستدام ومشاريع الطاقة المتجددة وممارسات الشراء المستدامة والخدمات الطبية. ومع ذلك شددت المجموعة على أهمية أن يواصل المكتب تكييف الخدمات مع الاحتياجات الخاصة للبلدان، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث لا يزال تحقيق كلٍ من الوفورات في التكاليف والفعالية من حيث التكلفة يطرح تحديات. وطلبت توضيحات بشأن خطط المكتب لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة آثار تغير المناخ قبل وقوع الكوارث وبعدها. والتمست مساعدة المكتب في مجالات بناء الهياكل الأساسية المستدامة وإدارة المشاريع المستدامة والمشتريات المستدامة من خلال إقامة شراكة فعالة من حيث التكلفة ومحايده من حيث التكلفة وغير هادفة للربح، تشكل جزءاً لا يتجزأ من تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا.

٦٠ - وردا على ذلك، ذكرت المديرية التنفيذية أن المكتب عمل لفترة طويلة على تحديد أفضل السبل للتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية فرديا وجماعيا من خلال منظومة الأمم المتحدة، بالعمل مع القطاعين العام والخاص. وأضافت أن المكتب يعمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية لبناء مساكن ميسورة التكلفة من خلال مبادرة الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، بجذب التمويل من القطاعين العام والخاص. وأكدت، فيما يتعلق برسوم المكتب المرتفعة، أن للجودة ثمنا بينما تكون الرسوم في حد ذاتها تنافسية؛ وهذا ينتج عن اتباع أفضل معايير الممارسات العالمية ويكون حاسما لإعادة البناء على نحو أفضل. ومضت تقول إنه فيما يتعلق بالعمل مع الحكومات، قدم المكتب تخفيضات عززت قيمة التمويل من أجل تحقيق أثر أكبر؛ وتكتسب التخفيضات من خلال اتباع إجراءات شفافة في مجال المشتريات العامة تفسح المجال للمنافسة العادلة وتقوم فيها الجهات المزودة المحلية بدور هام. وأردفت قائلة إن المكتب

يسعى ليصبح حافظاً وميسراً وشريكاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وقد أدرج الأمين العام في استراتيجية الأمم المتحدة لتمويل التنمية مبادرة المكتب في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، في حين شجعت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جميع الأعضاء على العمل مع المكتب بشأن هذه المبادرة. وختمت بالقول إن المبادرة وخطة الإسكان الميسور التكلفة طبقت تقنيات مستدامة معتمدة ومثبتة جرى اختبار مدى صمودها أمام الزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية.

٦١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠/٢٠١٩ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الجزء المشترك

### ثامنا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

*الاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها*

٦٢ - قدم كل من المديرية بالوكالة لمكتب الخدمات الإدارية التابع للبرنامج الإنمائي، ونائب المديرية التنفيذية (الإدارة) للصندوق عرضاً مشتركاً عن الاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها (DP/FPA-ICEF-UNW/2019/1).

٦٣ - ورحب أعضاء المجلس بالجهود المشتركة الرامية إلى تنسيق استرداد التكاليف وإصدار تقرير مشترك. ورحبوا أيضاً باستعراض/تحليل وإدراج وجهات نظر الوكالات المتخصصة وشجعوا المنظمات على مواصلة التعاون مع الوكالات المتخصصة لكفالة توجيه رسالة متناسقة بشأن استرداد التكاليف على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وطلبت الوفود مزيداً من التفاصيل عما يلي: (أ) الأساس المنطقي لإنشاء بنود منفصلة لتصنيف التكاليف في خطة الموارد المتكاملة، للإبلاغ عنها والحصول على اعتمادات منفصلة لها فيما يتعلق بأنشطة الرقابة والضمان المستقلة، والمساهمات في اقتسام تكاليف نظام المنسقين المقيمين؛ (ب) آثار ونتائج التنفيذ الكامل للتوصيات وسبب اعتبار التنسيق الكامل للتكاليف غير واقعي؛ (ج) فيما يتعلق بالبند المنفصل في الميزانية للمساهمة في تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين، كيفية اتباع عملية التخصيص في الممارسة العملية وما إذا كان سيوفر هذا التمويل بالإضافة إلى التمويل العام للمنظمات؛ (د) الجهود الرامية إلى وضع إطار لاسترداد التكاليف على نطاق المنظومة؛ (هـ) أثر تنسيق استرداد التكاليف على ربحية البرامج المختلفة؛ (و) كيفية تأثير توحيد فئات التكاليف في معايير سياسة النفقات.

٦٤ - ورداً على ذلك، قال كبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن استحداث بندين منفصلين في الميزانية للتنسيق والرقابة يضمن اعتمادين منفصلين عن الميزانية المؤسسية. فالميزانيتان تتبعان تشريعات مختلفة: التنسيق في إطار الجمعية العامة، والرقابة في إطار المجلس التنفيذي. واعتبر أن التنسيق يتيح توزيعاً أفضل للتكاليف ودرجة أعلى من المقاربة بين المنظمات، بما في ذلك تقدير تكاليف النتائج المتماثلة تقديراً أفضل. وقال إن الجهود المبذولة المبذولة على نطاق المنظومة تزايدت من أجل تنسيق أكبر، بيد أن تحقيق المزيد منه سيتطلب سن تشريعات على مستوى الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الإدارية. ورأى أن صعوبة التنسيق الكامل تكمن في اختلاف تمويل المنظمات ونماذج تصنيف الأعمال والولايات. واستطرد قائلاً إن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات يسعى إلى تفادي منح الإعانات غير المباشرة وحماية الموارد الأساسية، مع توجيه غالبية هذه الموارد إلى البرامج. واعتبر أن التنسيق الكامل قد يفضي إلى

خطر منح الإعانات غير المباشرة. وفيما يتعلق بمسألة الموارد الأساسية/غير الأساسية المخصصة لكل منظمة، اعتبر أن تنسيق تصنيف التكاليف ليس سوى مرحلة واحدة من العملية؛ وتتمثل المرحلة الأكثر أهمية في تحديد الغرض من الموارد الأساسية ومواقع إنفاقها. وختم قائلاً إنه للمضي قدماً، ستعيد المنظمات تصنيف التكاليف بحيث تعكس على نحو أفضل الوجهة التي سترصد لها الأموال.

٦٥ - وقال مدير شعبة الخدمات الإدارية التابعة للصندوق إن المنظمات الأربع كانت محكومة بالتقيد بتشريعات الجمعية العامة والمجلس عند تقديم بندي الميزانية المتعلقين بالتنسيق والرقابة. ورأى أنه في حال طلبت التشريعات المستقبلية زيادةً في الإنفاق على الرقابة والتنسيق، فإن أي تمويل متأخر من أي بند من بنود الميزانية الأخرى داخل الصندوق لن يتأتى إلا من البنود المخصصة للرقابة والتنسيق. ومضى يقول إن الصندوق والمنظمات الأخرى اتخذت كل الخطوات الممكنة لضمان مواءمة فوائدها وتوضيحها لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ورأى أن تصنيف التكاليف الإضافية لضمان الرقابة في ما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين يمثل اعتمادات أخرى في اقتراح الميزانية المتكاملة، ستمدرج في الميزانية المتكاملة إلى جانب بنود الاعتمادات المماثلة.

٦٦ - وشدد المدير بالوكالة لمكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي على الصعوبات التي واجهتها المنظمات في مواءمة استرداد التكاليف على الصعيد القطري. وأعربت المنظمات عن الأمل في أن تستخدم مواءمة استرداد التكاليف من أجل اجتذاب منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة كي تحذو حذوها. وقال إن المواءمة منحت المنظمات نهجاً عملياً المنحى في تحديد التكلفة الفعلية للمنتجات والخدمات والنتائج، الأمر الذي أدى إلى زيادة شفافية عملية مواءمة تصنيف التكاليف. ورأى أن تقدير تكاليف الخدمات والمنتجات أبرز الحاجة إلى اتباع نهج منسق في استرداد التكاليف. واعتبر أنه سواء أكانت الميزانيات المؤسسية للمنظمات لا تزال هي نفسها، أم طُلبت موارد إضافية، فينبغي ألا تنتفي الحاجة إلى بند اعتمادات منفصل. وختم قائلاً إن الاختلافات الكبيرة في نماذج تسيير الأعمال بالمؤسسات قيدت إمكانيات المواءمة التامة، التي لن تكون تتحقق على النحو الأمثل لأن التنوع هو أحد أكبر نقاط قوة الأمم المتحدة.

٦٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢١/٢٠١٩ المتعلق بالاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها.

*تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة*

٦٨ - قدم المستشار العام ومدير مكتب نيويورك بمكتب خدمات المشاريع، ورئيس خدمات فرع الشراء بصندوق السكان، والموظف المسؤول عن الشراء بالبرنامج الإنمائي، تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP/FPA/OPS/2019/3).

٦٩ - وفي المداخلة الوحيدة التي جرت، رحب أحد الوفود بالجهود المبذولة حتى تاريخه، وشجع المنظمات على مواصلة السعي نحو القيام بعمليات الشراء المشتركة.

٧٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن أنشطة المشتريات المشتركة (DP/FPA/OPS/2019/3).

## تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧١ - اشترك نائب المدير التنفيذية لشؤون البرامج بصندوق السكان، ومدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي، في تقديم عرض للتقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2019/30 - DP/FPA/2019/10).

٧٢ - وأشارت مجموعة من أعضاء المجلس إلى أن الاستجابة العالمية للإيدز تمر بمرحلة دقيقة. ورأت أن أوجه عدم المساواة وغير ذلك من العوامل الاجتماعية لا تزال تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. واعتبرت البرنامج المشترك عاملاً رئيسياً في دعم البلدان من أجل توسيع نطاق الاستجابات المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية. ورحبت بتعيين المدير التنفيذية الجديدة للبرنامج المشترك، وأعربت عن تطلعها إلى العمل معها ومع فريقها. وشددت على أنه إذا تم تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالإدارة بالكامل، في ظل إبداء المدير التنفيذية قيادة قوية، فستوفر الخطة أساساً صلباً لتناول مسائل المضايقات المبلغ عنها، بما في ذلك التحرش الجنسي والتنمر وإساءة استخدام السلطة، داخل أمانة البرنامج المشترك. ورحبت بالتعليقات المقدمة من خلال التقرير المشترك للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان المتعلق بتنفيذ خطة عمل البرنامج المشترك والنتائج التحويلية عبر مجالات النتائج الاستراتيجية الخاصة بكل منهما. ورحبت بالمساهمات التي قدمتها المنظمتان، وأعربت عن تقديرها لجهود البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في معالجة الوصم والعنف والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من العوامل الهيكلية المسببة لفيروس نقص المناعة البشرية. وشددت الوفود على دور البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، ومكافحة الأعراف الذكورية الضارة، وتحقيق تغيير سلوكي/ثقافي إيجابي. ورحبت بتركيز التقرير على تكامل خدمات فيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية، وبعمل صندوق السكان على نشر التوعية والالتزام بزيادة استخدام الخدمات المتكاملة للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. ورحبت بالمناقشة التي دارت في اجتماع مجلس تنسيق البرنامج في حزيران/يونيه ٢٠١٩ حول تعزيز وإدماج الاستجابات الشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية في النظم الصحية المستدامة من أجل التغطية الصحية الشاملة.

٧٣ - وشدد أحد الوفود على حاجة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل أكبر في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. ورحب الوفد بالاستراتيجية الجديدة للشباب والمراهقين التي يُستخدم فيها نهج شامل للصحة الجنسية والإنجابية وفي ضمان الحصول على الخدمات.

٧٤ - وردا على ذلك، شدد نائب المدير التنفيذية (لشؤون البرامج) بصندوق السكان على أن الجهود التعاونية بين برنامج الأمم المتحدة المشترك والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان تكفل تحقيق تأثير أكبر للحيلولة دون انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ولتوسيع إمكانية الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية. وقالت إن استراتيجية صندوق السكان الجديدة وفرت للمراهقين والشباب خريطة طريق لإشراك المراهقين والشباب، تركز على العناصر الثلاثة لشعار "جسدي، حياتي، عالمي!". ورأت أن

الاستراتيجية تعكس نمجا يتكامل فيه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وتزيد من قدرات المراهقين والشباب عن طريق الإعلام والتثقيف بما يمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة. واعتبرت أنه في هذا النهج المتكامل، تشكل الاستدامة والنطاق أمرين أساسيين، وكذلك كيفية إدخال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في مواضيع من قبيل تعميم تغطية الرعاية الصحية والمساواة في الوصول، وجودة الرعاية والمساءلة.

٧٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/FPA/2019/10 - DP/2019/30).

## عاشرا - مستجدات تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٧٦ - قدمت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) بصندوق السكان ومدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة بالبرنامج الإنمائي والمستشار العام والمدير بمكتب نيويورك لمكتب خدمات المشاريع معلومات محدثة إلى المجلس عن تنفيذ تلك المنظمات لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتزامات اتفاق التمويل.

٧٧ - ورحب أعضاء المجلس بالخطوات الهامة التي اتخذتها المنظمات الثلاث منذ انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠١٩ من أجل مواصلة تنفيذ إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك استكمال التوجيهات الجديدة لقيام فريق الأمم المتحدة القطري بوضع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (إطار الأمم المتحدة للتعاون) والتقييم القطري المشترك.

٧٨ - وطلبت مجموعة من الوفود الحصول على تفاصيل عن كيفية تخطيط البرنامج الإنمائي وصندوق السكان لضمان تعديل الوثائق القطرية (بما في ذلك دورات الإبلاغ) وتوحيدها لكفالة امتثالها لتوجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون، واسترشادها بالتقييم القطري المشترك، على النحو المتوقع من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة. ورحبت مجموعة الوفود بالخطوات التي يتخذها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، وغيرها من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من أجل متابعة التزامات اتفاق التمويل، وشجعت جميع المنظمات على مواصلة الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف اتفاق التمويل. وأثنت مجموعة الوفود على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان للإبلاغ عن التزامات اتفاق التمويل في إطار الحوار المنظم بشأن التمويل، وهو أساس جيد لتقارير المجلس السنوية، ولكنها أعربت عن القلق إزاء التفسيرات المختلفة بين منظمات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ما يتعلق بـ "الالتزامات الخاصة بكل كيان" وبكيفية الإبلاغ عنها. واقترحت أن تحدد المنظمات، في إطار الحوارات المنظمة بشأن التمويل، جدولاً زمنياً لإجراء استعراض سنوي لمتابعة اتفاق التمويل مرة في كل دورتين عاديتين، وللتفكير ملياً في الالتزامات الجماعية، ولسرد كيفية إسهم كل كيان.

٧٩ - وأعربت وفود أخرى عن القلق من أن التقدم المحرز في وضع توجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون لا يزال محدوداً، وأن المنظمات ما زال يتعين عليها إظهار "استعراض أولي كامل للمبادئ" لمطلبات إعداد التقارير وعمليات موافقة المجلس على الصعيد القطري. ولوحظ أنه ينبغي لإطار الأمم

المتحدة للتعاون أن يطلق استعراضاً حقيقياً لتشكيلة فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك فهم أكبر لدور الأمم المتحدة، بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى. وطلبت تفاصيل عن الكيفية التي يعتمز بها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إظهار التقدم المحرز في الإصلاحات الرئيسية المبينة في توجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون.

٨٠ - واعترفت الوفود بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة، وطلبت تفاصيل عن مجموعة التحديات التي تواجهها المنظمات في جهودها الرامية إلى الامتثال لهذا الإطار وعن الخطوات المتخذة لمعالجتها. وشددت على ضرورة ضم الركائز الثلاث للإصلاح (الشؤون الإنسانية والتنمية والأمن) معاً، وهو ما لن يتم إلا من خلال تحسين أداء البرنامج الإنمائي في منع نشوب النزاعات. وطلبت تفاصيل عن كيفية عمل البرنامج الإنمائي مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية للأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لضمان الاتساق والتنفيذ في التحليل والتخطيط والتنسيق المشترك في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

٨١ - وقال أعضاء المجلس إن نجاح إصلاح الأمم المتحدة يتوقف على النقل السلس للمهام إلى نظام المنسقين المقيمين الجديد (الذي ينبغي ألا يؤثر في الأنشطة البرنامجية)، ومن خلال مواصلة توفير البرنامج الإنمائي الخدمات الاستشارية للمنسقين المقيمين. وطلبوا الحصول على تفاصيل عن إيرادات البرنامج الإنمائي المتأتية من تقديم خدمات إلى نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تعزيز مكاتب الدعم الإداري المشتركة و”مدى أهمية” الزيادات في التكاليف. وتوقعت الوفود موافاة البرنامج الإنمائي المجلس بآخر المستجدات في عام ٢٠٢٠. وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على الاستفادة من النماذج الإقليمية، من قبيل اللجان الاقتصادية الإقليمية، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي. ورحبت بمقترح صندوق السكان أن تُرفع رتبة ممثلي الصندوق إلى مستوى رؤساء المكاتب القطرية في الأماكن التي ليس للصندوق فيها وجود قطري، وطلبت الاطلاع على الآثار المترتبة على ذلك في الميزانية. ورحبت بوفورات التكاليف على نطاق مكتب خدمات المشاريع، وبعمل مجموعة ابتكار الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على جمع أفضل الممارسات في مجال المشتريات لما فيه صالح منظومة الأمم المتحدة.

٨٢ - ورحبت الوفود بالصيغة المنسقة لتقديم التقارير على نطاق المنظومة، وشجعت المنظمات الأربع على اتباع النموذج الذي وضعه مكتب تنسيق العمليات الإنمائية. وطلبت تفاصيل عن مدى سير المنظمات على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف اتفاق التمويل. وطلبت إيضاحات بشأن ما إذا كانت ستظل الدراسة الاستقصائية السابقة لنظام المنسقين المقيمين للبرنامج الإنمائي تُستخدم كوسيلة للإبلاغ. وسلّمت بالطابع الجماعي لاتفاق التمويل، وطلبت توضيحات بشأن الكيفية التي تعتمز بها المنظمات الإنمائية بالأمم المتحدة الإبلاغ عن المساعدات التي يقدمها بعضها إلى البعض الآخر في ضوء النتائج الجماعية.

٨٣ - وردت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة بالبرنامج الإنمائي، فقالت إن المنظمات تتعاون في مجالات تخطيط أطر التعاون ورصدها وتقييمها على الصعيد القطري. وأضافت قائلة إن البرنامج الإنمائي شارك في وضع المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للتعاون، بالتعاون مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، الذي جرت مواءمة خططه واستراتيجياته وسياساته معه. وقالت إن هذا كان أيضاً الحال بالنسبة لمواءمة عملية وضع التقارير واتفاق التمويل. ومضت تقول إن البرنامج الإنمائي لم يسترد بعد جميع الإيرادات المتأتية من خدمات نظام المنسقين المقيمين، وإنه لا يزال يعكف على تحديد تلك

التكاليف. وشددت على أهمية توفر قاعدة موارد أساسية متينة للبرنامج الإنمائي من أجل الوفاء بولايته. وأردفت قائلة إن البرنامج الإنمائي تعاون مع الفريق العامل المعني بتسيير الأعمال لاستكشاف سبل زيادة الكفاءة، وقد حول عجزا إلى فائض باستثماره بشكل أكبر في البرامج القطرية مع دعم إصلاح الأمم المتحدة. وختمت بالقول إنه بالنسبة للدراسة الاستقصائية لنظام المنسقين المقيمين، كرر البرنامج الإنمائي تأكيد التزامه بمواصلة استكشاف سبل الحصول على تعليقات من الشركاء بشأن كيفية أداء منظومة الأمم المتحدة على صعيد قطري.

٨٤ - وقالت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) في صندوق السكان إن النتائج التي جرى التوصل إليها إطار الأمم المتحدة للتعاون ستصبح النتائج المعتمدة في وثائق البرنامج القطري، التي تساعد على توسيع إطار الأمم المتحدة للتعاون باعتبارها خططا للتنفيذ. وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالإبلاغ، جرت مواءمة نظم صندوق السكان مع نظام UN-INFO، وسيؤدي نمجه الجديد في التخطيط المركزي للموارد إلى مواصلة تحقيق التكامل في الإبلاغ السلس بين النظامين. وسيظل الفريق القطري يضم الوكالات المقيمة وغير المقيمة، مما يتيح لمنظومة الأمم المتحدة الفرصة للنظر في نماذج جديدة لتسيير الأعمال. واعتبرت أن الجزء المصاحب للتوجيهات المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للتعاون أتاح خيارات فيما يتعلق بتشكيل الفريق القطري، للوكالات المقيمة وغير المقيمة على حد سواء. ومضت تقول إن تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة على الصعيد القطري جرى بشكل تدريجي بالنظر إلى أن المكاتب القطرية كانت تتكيف تدريجيا مع طريقة العمل الجديدة، التي تشمل تنفيذ أداة التقييم الجديدة للمنسق المقيم. وأردفت قائلة إن صندوق السكان يقوم ببناء قدرات ممثليه المساعدين (غير الموجودين في البلد) للاضطلاع بدور فني أكبر في إطار الأفرقة القطرية ورؤساء المكاتب. وأكدت أن التكاليف المترتبة على ذلك الجهد كانت ضئيلة. واستطردت بالقول إن تركيز صندوق السكان على منظور 'العميل'، في إطار المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال، أظهر أنه يلزم زيادة الاستثمارات في النظم والمباني والخدمات لتعزيز أوجه الكفاءة وتحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف. وختمت قائلة إن الدراسة التجريبية التي أجراها صندوق السكان في جنوب أفريقيا تشكل نموذجا للجهود الرامية إلى توحيد الخدمات المقدمة إلى المكاتب الصغيرة وتحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف وتعزيز أوجه الكفاءة.

٨٥ - وأشار المستشار والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى أن إطار الإدارة والمساءلة كان عملا قيد التنفيذ ويسير في الاتجاه الصحيح. وذكر أنه لا تزال هناك بعض المسائل التي يتعين إيجاد تسوية لها على كل من الصعيد القطري والإقليمي ودون الإقليمي فيما يتصل بالطرائق التعاقدية. ورأى أن أحد الجوانب المهمة يتمثل في الشمول الذي يشكل عاملا رئيسيا لمكتب خدمات المشاريع باعتباره وكالة غير مقيمة. ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالعمليات على نطاق المنظومة والمجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال، هناك الكثير مما يمكن أن يقدمه مكتب خدمات المشاريع من خلال عمليات الشراء والإلكتروني، وبشأن نوعية الهياكل الأساسية. أما فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في اتفاق التمويل، فقال إن مكتب خدمات المشاريع قد أوضح أن تصنيف النفقات حسب الأهداف هو مؤشر لا تزال المنظمة تعمل على تحقيقه.

٨٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بآخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٢٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

## حادي عشر - أساليب عمل المجلس التنفيذي

٨٧ - أشار نائب رئيس المجلس التنفيذي إلى أنه وفقا للقرار ٦/٢٠١٩، قامت أمانات مجالس البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بصياغة اقتراح مشترك لتحسين أساليب عمل الاجتماعات المشتركة للمجالس. وقد وافق مكتب المجلس على أنه، بدلا من إجراء مناقشات عامة في الجلسة بشأن هذا البند، سيستخدم المجلس الوقت المخصص للتفاوض بشأن قرار من القرارات المتخذة في جلسات غير رسمية.

٨٨ - ولم تبد الوفود أي تعليقات على هذا البند.

٨٩ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٢/٢٠١٩ بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي.

## ثاني عشر - الزيارات الميدانية

٩٠ - قدم المقرر التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى كولومبيا التي قامت بها المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1) والتي جرت في الفترة من ١١ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٩، أعقبه عرض فيلم قصير عن الزيارة الميدانية المشتركة. وتضمنت الزيارة عقد عدة اجتماعات مع السلطات الكولومبية، مثل وزارة الخارجية والوكالة الرئاسية الكولومبية للتعاون، وإدارة التخطيط الوطنية، واللجنة القانونية لإنصاف المرأة التابعة لكونغرس الجمهورية، وبعض المستشارين الرئاسيين الرفيعة المستوى، والسلطات الوطنية الأخرى التي تعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة.

٩١ - وقال إن حكومة كولومبيا أبدت اهتماما خاصا بتعزيز تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التخطيط لعملها وفقا لمطالب واحتياجات البلد المستفيد في المجالات البالغة الأهمية حيث يكون للأمم المتحدة قيمة مضافة فيها. وأضاف أن من المهم النظر في الحاجة إلى تركيز عمل عناصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المزايا النسبية لكل من مؤسساتها، مع الأخذ في الاعتبار أنه من المهم تعزيز العمل المشترك بين الوكالات باعتباره ميزة أساسية. واعتبر أن من المهم أيضا النظر في أن تركز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عملها في هذا المجال على تنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تعزز القدرات الوطنية والمحلية على نحو مستدام. وختم أخيرا بالقول إن من الضروري إنعاش الاعتمادات وتكرار الممارسات الجيدة والنتائج التي حققتها المؤسسات والمجتمعات المحلية.

٩٢ - وشدد أحد الوفود على الدور الرئيسي الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا في دفع عجلة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتجديد نظام المنسقين المقيمين، في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقال إن هذه الجهود أسفرت عن تحسين الاتساق مع الخطط الإنمائية الوطنية وزيادة مرونة الاتصالات، مما يساعد على تحديد المجالات التي يمكن فيها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تساعد على أفضل وجه الحكومة بطريقة متكاملة ومتسقة.

٩٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالزيارات الميدانية المشتركة إلى كولومبيا التي قامت بها المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1).



## ثالث عشر - مسائل أخرى

كلمة رئيسة مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

٩٤ - سلطت الرئيسة المعيّنة حديثاً لمجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء، في البيان الذي أدلت به، على تفعيل عمل المجلس مع الإدارة العليا والموظفين. ووجهت الانتباه إلى الثقافة السائدة في مكان العمل والطرائق التعاقدية والمهارات القيادية ودور الصندوق المشترك للمعاشات التعاقدية لموظفي الأمم المتحدة. ورحبت بخطة صندوق السكان لإقامة مكان عمل يكفل الاحترام وباستراتيجية البرنامج الإنمائي "موظفون لعام ٢٠٣٠". بيد أنه، على الرغم من كل ذلك، رأت أنه لا يزال الموظفون يترددون في الإفصاح عن آرائهم، ويسود تصور سلبي عام مؤداه أن ممارسات التوظيف لم توفر تكافؤ الفرص، في حين لا يزال يشكل النقص في الإبلاغ عن سوء السلوك وإساءة استعمال السلطة والتحرش الجنسي تحدياً. ومضت تقول إن اجتذاب الموظفين واستبقائهم مسألتان أساسيتان؛ وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على اتباع الممارسات الجيدة التي اعتمدها اليونيسف ومكتب خدمات المشاريع. واعتبرت أنه ينبغي للمنظمات أن تعطي الأولوية لتوظيف القادة ذوي الكفاءات العالية واستبقائهم، وهما عاملان أساسيان لاجتذاب الموظفين ذوي الكفاءات العالية واستبقائهم. وقالت إن المجلس يؤيد الاستعراض الذي أجراه مكتب البرنامج الإنمائي للموارد البشرية لأداء السياسات، وكان يعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة من أجل تنسيق الأساليب التي تحكم شروط الخدمة ومراجعة المرتبات المحلية؛ كما أنه يعمل مع الصندوق المشترك للمعاشات التعاقدية لموظفي الأمم المتحدة في معالجة القضايا المترابطة.

٩٥ - وأثنت مجموعة من الوفود على اليونيسف لنشرها تقرير فرقة العمل المستقلة المعنية بالتمييز بين الجنسين والتحرش الجنسي والمضايقة وإساءة استعمال السلطة في مكان العمل، وأقرت بالجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بمكافحة التحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وشجعت الصناديق والبرامج الأخرى على أن تحذو حذو اليونيسف وأن تقوم بمراجعات مماثلة. واعتبرت مشاركة جميع أصحاب المصلحة أساسية لتعزيز ثقافة التغيير. وقالت إنه يجب أن يشعر الموظفون بالأمان كي يفصحوا عن آرائهم ويبلغوا عن سوء السلوك ويجب أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى آليات حيادية وسرية للإبلاغ والتحقيق والوساطة. وأشارت المجموعة إلى ثلاثة عناصر للتغيير في الثقافة: (أ) اعتماد سياسات وإجراءات تنظيمية مناسبة بشأن المضايقة، وتضارب المصالح، وإساءة استعمال السلطة؛ (ب) تشغيل المؤسسات وتوفير القدر الكافي من الموظفين؛ (ج) مواصلة تعزيز الثقافة الأخلاقية في مكان العمل. وختمت بالقول إن من المهم إقامة نظام قضائي قوي داخل منظومة الأمم المتحدة، يضطلع بمهام من ضمنها تسوية النزاعات بحزم والقيام بوساطة أكثر فعالية من حيث التكلفة، يستتبعها إجراء تحقيقات وتنفيذ النتائج في الوقت المناسب.

٩٦ - وردا على ذلك، أكدت المديرية بالوكالة لمكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي، أن استراتيجية البرنامج الإنمائي "موظفون لعام ٢٠٣٠" عالجت المسائل الرئيسية المطروحة. وقالت إنه تعين على المنظمات أن تكفل مواءمة الطرائق التعاقدية، بغض النظر عن نوعها، مع الوظائف المطلوبة، والتركيز على قدرة المشرفين على المشاركة بشكل عادل في جميع مراحل دورات الأداء. وأكدت أن البرنامج الإنمائي اتخذ تدابير، بما في ذلك اعتماد شهادات في إدارة الأفراد، في إطار تدايره الوقائية من أجل التغيير في الثقافة. وبالمثل، اعتبرت أن التحرش الجنسي يرتبط بالتحديات القائمة في مكان العمل، بما في ذلك

المساواة بين الجنسين والاستبعاد وتسلب الأقران وإدارة الأفراد. وأضافت أن اتخذ البرنامج الإنمائي اتخذ إجراءات للقيام مع مكتب أمين المظالم بتجربة إنشاء شبكة من 'ميسري إقامة أماكن عمل تكفل الاحترام' لدعم الموظفين، وسوف يستخدم القدرات الإضافية التي تحظى بتأييد اليونيسف في مجال الوساطة. وأردفت تقول إن البرنامج الإنمائي وسع خطوته المستقلة للمساعدة على التصدي لجميع أنواع المضايقة والتمييز وإساءة المعاملة. وسيواصل البرنامج الإنمائي إجراء الاستقصاء السنوي العالمي للموظفين، الذي يضبط تلك المسائل. وفيما يتعلق بالتوظيف، أكدت أن البرنامج الإنمائي سيكفل اعتماد سياسات جديدة بشأن التخطيط الوظيفي، وسياسة محدثة للتنقل، اعتباراً من عام ٢٠٢٠، وسيتم الممارسات التي تعتمد عليها اليونيسف ومكتب خدمات المشاريع لإنهاء برامج التدريب الداخلي غير المدفوعة الأجر.

٩٧ - وقال مدير شعبة الموارد البشرية في صندوق السكان، إن الصندوق يراعي المساواة بين الجنسين في توزيع الوظائف بين الموظفين، على الرغم من أن الإدارة العليا لا تعكس تلك المساواة - وهي مسألة يواصل صندوق السكان معالجتها. وقال إن سياسة صندوق السكان المعنية بالإعاقة ستتناول مسائل تتعلق باستيعاب الجميع في مكان العمل، بينما تركز المبادرة الثقافية على الكياسة في مكان العمل. وفيما يتعلق بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، أوضح أن صندوق السكان وضع سياسات تكفل للموظفين شعوراً بالراحة للإبلاغ. واعتبر أن الاستقصاء العالمي للموظفين لعام ٢٠١٨ أشار إلى شعور الموظفين بالثقة لدى الإبلاغ عن حالات سوء السلوك، بما في ذلك التحرش الجنسي. وأكد التزام صندوق السكان بإجراء دراسة استقصائية مماثلة للدراسة التي أجرتها اليونيسف. وفيما يتعلق بالصحة العقلية والرفاه، قال إن صندوق السكان اتخذ موقفاً وقائياً واستباقياً يشمل تدريب المسعفين في مجال الصحة العقلية. وأكد أن صندوق السكان سيوفد 'مستشارين معنيين بكفالة الاحترام في أماكن العمل' على الصعيد القطري، إضافة إلى برنامجه لمساعدة الموظفين، لدعم التصدي لأشكال أخرى من المضايقة أو العنف في مكان العمل. وفيما يتعلق بالتوظيف، حتم بالقول إن صندوق السكان سيعالج الشواغل المتعلقة بالشفافية وأن صندوق السكان يعمل مع المديرين كي يدركوا دورهم في ضمان تهيئة بيئة عمل صحية وآمنة وقائمة على المشاركة.

٩٨ - وقال المستشار والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب خدمات المشاريع، إن مكتب خدمات المشاريع أجرى دراسة استقصائية سنوية لآراء الموظفين ودراسة استقصائية منفصلة بشأن السلوك في مكان العمل، وجمعتهما في عام ٢٠١٩. ورأى أن نتائج الدراسة الاستقصائية حددت سياسات مكتب خدمات المشاريع وأظهرت أن التطوير الوظيفي والتنوع والتوظيف مسائل مهمة للموظفين. وأقر برنامج مكتب خدمات المشاريع السنوي لمنح مكافآت الجدارة بأداء الأشخاص في جميع مستويات العقود. وأردف يقول إن مكتب خدمات المشاريع عمل مع مجلس الموظفين في قيادة الطرائق التعاقدية الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمنظمات الميدانية. أما فيما يتعلق بتسوية النزاعات، فقد أنشأ مكتب خدمات المشاريع شبكة من الأقران قام من خلالها بتدريب الأفراد لإنشاء كادر من الموظفين يكون قادراً على التصدي في غضون مهلة قصيرة للنزاعات على المستوى الميداني. وفيما يتعلق بالقيادة، قال إن مكتب خدمات المشاريع يستكشف سبل إدارة ثقافة مكان العمل وتحسينها، باستخدام نتائج الدراسة الاستقصائية لآراء الموظفين كأهداف في خطط الأداء التي يضعها المدبرون.

٩٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً ببيان رئيسة مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

## اتخاذ القرارات

### الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٠ - لاحظت مجموعة من الوفود أنه، على الرغم من قبولها بالقرار الصادر عن مكتب المجلس بمواصلة المفاوضات بشأن القرار المتعلق بالحوار الذي يتناول التمويل المنظم لصندوق السكان، جرى مع الأسف تسييس المناقشة دون داع لذلك. وقالت إن المجموعة كانت واضحة في موقفها بشأن الحفاظ على ولاية صندوق السكان المتمثلة في حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والنهوض بها. واعتبرت أن أي جهد يبذل للعودة إلى ما كان سائدا عام ١٩٩٤ يشكل تعديا مباشرا على النهوض بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وحقوق الإنسان والتقدم المحرز في جدول الأعمال حتى الآن - وهذه المسألة غير مقبولة بشكل خاص خلال الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر القاهرة واعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء صندوق السكان. وذكرت مجموعة الوفود أن المسائل المطروحة تتجاوز نطاق الحوار المتعلق بالتمويل المنظم، الذي يهدف إلى تخصيص التمويل من الجهات المانحة في المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى التمويل من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة المؤدية إلى التحول في الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان ٢٠١٨-٢٠٢١، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولاحظت المجموعة أن نص القرار كان قد وضع تحت إجراء الموافقة الصامتة، وأن الدول الأعضاء التي تؤيد هذا البيان لم تتلق إشعارا بأن إجراء الموافقة الصامتة قد توقف. ونوهت المجموعة بقرار أعضاء المكتب التوصية بالإحالة مع إيلاء الاعتبار الواجب لها، غير أنها لم تتمكن من دعم هذا النهج. وختمت بالقول إن نص القرار الذي عرضه الميسر ورد في تعديل طفيف على الصياغة المتفق عليها سابقا، أي في القرارات الصادرة بشأن الحوار المتعلق بالتمويل المنظم في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وأعربت المجموعة عن مساندتها لولاية الصندوق بشكل تام، وطلبت تقديم إيضاحات بشأن السبل التي جرى التوصل فيها إلى تلك القرارات، سواء في المكتب أو في المجلس.